

فسألوني : لماذا ؟

قلت لهم : إن أى تنظيم أو تطوير لابد أن يستند إلى المقومات الحضارية للمجتمع ، حتى يكون التنظيم أو التطوير مرتباً بأصول الحياة فيه ، وليجد من نفوسهم قبولاً وتقديراً ورغبةً في تطبيقه .

ويتابع الأستاذ جيولك حديثه قائلاً :

- وأمضى صاحبي أياماً عاد بعدها بمجموعة من النصوص الإسلامية ، ووقفت عندها بتأمل عميق .

ونظر إلى قائلاً :

- ولعلك طالعتها في الفصل الأول من تقريرى الذى قدمته في هذا الموضوع .

قلت : نعم وكان منها :

- « كل راع مسئول عن رعيته » (حديث شريف . رواه البخارى)

- « وأمرهم شورى بينهم » (سورة الشورى : ٣٨)

- « لا ضرر ولا ضرار » (حديث شريف . رواه مالك في الموطأ)

قال : وبعد أن راجعت هذه النصوص من القرآن الكريم وأحاديث النبي ﷺ وجدت فيها الأصول التى يمكن أن تقوم عليها الإدارة السليمة في مصر .

على سبيل المثال :

في النص الأول تحديد المسئولية عن العمل ومستوياتها ، بحيث تتدرج من المسئولية العامة عن الدولة والمجتمع كله ، إلى مسئولية الحكم الإقليمي ، إلى مسئولية العامل والموظف في أى موقع عمل ، إلى مسئولية الزوج عن رعاية الأسرة ، والزوجة عن إدارة منزلها والحفاظة عليه ، فإذا اجتمع كله دوائر متوالية الاتساع ومتشابكة في نظام ، ومتحركة إلى هدف .

وليس في الإسلام بهذه النصوص حق إلهي للحاكم . فالأمر شورى . والشورى من الدين . والحوار - كما أنه أساس في الإسلام - هو أساس في الإدارة . وأنتم تقومون به ، بهذا القدر من الاحترام الذى يمنحه الدين